

مجلس التخطيط
للتربية والتنمية الاجتماعية
السكرتارية العامة
(٤)

مستقبل خريجي الدراسات العلمية
بالمجامعة في العراق

إعداد

الدكتور محمد أحمد الفنام

الدكتور عبدالجليل الزوبعي

بغداد ١٩٦٨

مجلس التخطيط
للتنمية الاجتماعية
السكرتارية العامة
(٢)

ش. ٢
المملكة المغربية
بغداد

مستقبل خريجي الدراسات العلمية
بجامعة في العراق

اعـداد

الدكتور محمد أحمد الغمام
الاستاذ المساعد بكلية التربية

الدكتور عبدالجليل الزوبعي
الاستاذ بكلية التربية

مقدمة

منذ قليل ، طبع كتاباً هذه السطور بدراسة عن مستقبل « الإنسانيات » في الجامعة وقد أحساً وهم يقدمان هذه الدراسة للمسؤولين عن التخطيط في الدولة والجامعة أن الصورة ناقصة بغير دراسة أخرى عن مستقبل الدراسات العلمية . ومن هنا جاء هذا الكتاب الذي يجده القراء بين يديه .

وإذا كان (مستقبل الدراسات الإنسانية في الجامعة) قد فرض نفسه ، كموضوع دراسة استطلاعية في التخطيط ، بفعل عوامل أهمها التزايد المطرد في أعداد المخريجين في الجامعة من هذه الدراسات إلى الحد الذي جعل نسبة ملحوظة منهم تبدو فوق طاقة البلاد عن استيعابها ، فإن (مستقبل الدراسات العلمية في الجامعة) يفرض نفسه هو أيضاً كموضوع جدير بالبحث لنفس الأسباب في بعض التخصصات العلمية (وخاصة الصرفة) ، في الوقت الذي تستند فيه حاجة البلاد إلى الأفراد العلميين والتكنولوجيين في بعض التخصصات الأخرى ، وتزايد الشعور بأهمية العلم والتكنولوجي في تقدم البلاد .

وغمي عن البيان أن الدول في حياتنا المعاصرة تعتمد في نموها وتقدمها ، أشد ما تعتمد على العلم والتطبيق العلمي (التكنولوجي) ، وعلى ما تخرجه دور العلم فيها من كفايات علمية وفنية قادرة على صنع التقدم وقيادةه بالفعل . وتحن إذاً كما نرى الآن دولاً عظمى – أو هي في الطريق إلى أن تكون كذلك – فالسر الأول في عظمتها هو أنها أخذت بالعلم والتطبيق العلمي في جد والنجاح وعلى نطاق واسع . وإذا كانت هذه الدول – أو بعضها – تتنافس فيما بينها على التفوق والسيادة في الأرض – بل وخارج

هذه الأرض في أكونان أخرى - فان الفضل في هذا التنافس ليس هو مذاهبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقدر ما هو حظها من العلم والتطبيق العلمي . كذلك فاتنا اذا كنا نرى الآن دولاً ناشئة أو نامية تحاول أن تقطع مسافة التخلف الذي عاشته قرونًا طويلة ، وتحاول أن تسلك طريقًا ثوريًا تعيده به صنع الحياة في مجتمعاتها على أسس الحرية والإنفاذية والعدل ، فان العامل الرئيس في تحرركها على هذا الخط ، ومقاييس صدق ثوريتها واتجاهها نحو الحرية والكافية والعدل هو التزامها الأمين بالعلم والتكنولوجيا على أوسع نطاق .

ونحن اذا نظرنا موضوعين في أنفسنا - في مجتمعنا - وجدنا قصوراً علمياً وتكنولوجياً كبيراً . واذا كانت نكسة حزيران قد علمتنا دروساً ، فإن من أهمها ضرورة العمل من أجل تعويض هذا القصور . ومن هنا تأتي المسؤولية الكبيرة للجامعات ولمراكز البحث العلمي في البلاد .

ان البلاد العربية ليست في حاجة الى جامعات - أي جامعات - وإنما هي في حاجة ملحة - وبخاصة في هذه المرحلة من تاريخها - الى جامعات عصرية تركز على الدراسات العلمية ، الرياضية والطبيعية والحيوية ، بشقيها الصرف والتطبيقي . وعندما نقول الدراسات العلمية لا نقصد علوم القرن التاسع عشر ، أو حتى النصف الأول من القرن العشرين ، وإنما نقصد الأطراف المتقدمة من العلم وأحدث ما بلغه من معلومات وأساليب وأبحاث وشخصيات . كذلك لا نقصد بالدراسات العلمية علوماً تتطلب لذاتها أو من أجل شغل وظائف وأعمال أريكة مريحة في العاصمة أو المدن الكبيرة ، وإنما نقصد علوماً تتفق المجتمع وتزود صاحبها بالقدرة على الإسهام في معركة تطوير البلاد والتضحية في سبيل خدمة أغراض تقدمها أنسى كان مكان العمل والتضحية . كذلك لا نقصد بالدراسات العلمية مجرد تلقين الطلبة قدرًا من معارف العلم وحقائقه ، أو مجرد نقل علم

الآخرين إليهم ، وإنما نقصد بهذه الدراسات قبل ذلك وفوق ذلك تنمية التفكير العلمي والقدرة على البحث والابتكار في العلم .

ان أشد ما يتهدد العقل العربي من أحظار هو وقوفه عند حد النقل في مجال العلوم ، واكتفاؤه بالزاد العلمي الذي اتجهه عقول غير عربية ، وعدم تجربته – أو اتاحة الفرصة له – على ارتياح آفاق جديدة يحاول البحث فيها أو الابتكار . وهذا هو ما يحرض الاستعمار الجديد على تأكide وادامته في بلادنا ، والبلاد النامية بوجه عام ، صيانة مصالحه وتوطيدا لفوذه .

ومن أجل هذا ، فإن أول ما ينبغي أن نسأل أنفسنا عند طرح قضية مستقبل الدراسات العلمية بالجامعة هو : أي دراسات علمية نقصد ونريد ؟ وما واقع الدراسات العلمية القائمة حاليا في جامعتنا ، وما امكانياتنا المادية والبشرية ؟ وما مطالبها المادية والبشرية من أجل التطور والتطور ؟ وإلى أي حد تنجح هذه الدراسات في تخريج الأفراد العلميين الأكفاء : في المدارس ، وفي المعامل ، وفي المؤسسات والشركات ، وفي المستشفيات والمخابر ، وفي تصميم المشروعات الهندسية وتنفيذها وادارتها ، وفي تنمية الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية ؟

هذه الأسئلة وغيرها – مما ينصب على « جودة » الدراسات العلمية أو « كيتها » – جديرة بكل حساب عند النظر في مستقبل هذه الدراسات والتخطيط لها . ورغبة منا في عدم التعجل باجابة أو حكم ، ندعو المختصين في هذه الدراسات والمسؤولين عنها الى مواجهة صريحة موضوعية لها ، ونقترح على الجامعة أن تمهد لهذه المواجهة لعقد مؤتمر أو حلقة دراسية تمهدا في الموضوع .

المقصود بالدراسات العلمية

و قبل أن ننقل إلى الجانب الكمي في الدراسات العلمية ، يحسن بنا أن نحدد المقصود من هذه الدراسات هنا .
ان تعبير الدراسات العلمية يستخدم - مقابل الدراسات الإنسانية - للدلالة على الدراسات التي تتركز في الجامعة على العلوم الحيوية والطبيعية والرياضية بشقيها الصرف والتطبيقي . وهذه الدراسات يمكن تصنيفها على أساس الواقع إلى أربعة حقوق رئيسة هي :

١ - الدراسات العلمية الصرفية :

وهذه تشمل العلوم الأساسية (البيولوجي ، الكيمياء ، الفيزياء ، الجيولوجي ، الرياضيات) التي تدرس أساسا في كليات العلوم (بغداد - الموصل - البصرة) ، وفي الفروع العلمية بكليات التربية (بغداد والموصل)^(١) .

والمفروض في هذه الدراسات أن تؤهل طلابها ليكونوا مدرسي علوم ورياضيات بالمدارس الثانوية ، أو معدين في الفروع العلمية بالجامعات ، أو مساعدين باحثين في مراكز البحث العلمي ، أو أفراد علميين في المؤسسات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية التي يكون العمل فيها ، أو جانب منه ، ذا طبيعة علمية .

٢ - الدراسات الزراعية والبيطرية

وهذه تتجسد في كلية الزراعة في بغداد والموصل ، وفي كلية الطب البيطري ببغداد ، وفي المعهد الفني الزراعي (بابي غريب) .

(١) يوجد في الكلية الجامعية (وهي جامعة أهلية) فرع لمعلوم (فيزياء ورياضيات) .

وتؤهل كلية الزراعة طلبتها لأن يكونوا مهندسين أو أخصائيين زراعيين ، كما تؤهل كلية الطب البيطري طلبتها لأن يكونوا أطباء بيطريين . أما المعهد الفني الزراعي فالمفروض فيه أن يؤهل خريجيه للعمل كفنيين في مجال الزراعة والاصلاح الزراعي .

٣ - الدراسات الهندسية :

وهذه تقوم في كليات الهندسة في بغداد والموصى والبصرة ، وفي المعاهد الهندسية العالية التي يوجد منها اثنان في جامعة بغداد ، وواحد تابع لوزارة التربية (ويعرف الآن باسم كلية الهندسة الصناعية)^(١) . والمفروض في كليات الهندسة أنها تعد مهندسين في التخصصات المختلفة . أما المعاهد فتعد فنيين صناعيين . وتقوم كلية الهندسة الصناعية التابعة لوزارة التربية بإعداد مدرسين للتعليم الصناعي .

٤ - الدراسات الطبية :

وهذه تتوزع على الكليات والمعاهد التالية :

- أ - كليات الطب في بغداد والموصى والبصرة ، وهي تعد الأطباء الممارسين العامين .
- ب - كلية طب الأسنان في بغداد .
- ج - كلية الصيدلة في بغداد والموصى ، وها يُعدان الصيدليين في القطاعين الحكومي والحربي .
- د - كلية التمريض في بغداد ، وهي تعد الممرضات من المؤهلات العالية .
- ه - قسم العلوم الطبية الأساسية بالموصى .
- و - المعهد الطبي الفني ببغداد - وهو يُعد المساعدتين الفنيتين بالمستشفيات .

(١) يضاف إلى هذه الكليات والمعاهد فرع الهندسة المدنية الذي يوجد في جامعة الحكمة الاهلية

نمو الدراسات العلمية في الجامعات بالعراق

قامت جامعة بغداد - في أواخر الخمسينات من هذا القرن - لتنظم انتى عشرة كلية هي : الحقوق والتجارة والتحرير (البنات) والتربية والأداب والعلوم والهندسة والزراعة والطب وطب الاسنان والصيدلة والطب البيطري . ومع أن أكثر من نصف هذه الكليات يدخل في باب الدراسات العلمية (فضلاً عن كلية التربية التي شملت فروعاً علمية هي البايولوجي والكيمياء والفيزياء والرياضيات) ، فإن عدد طلبة هذه الدراسات ، داخل هذه الكليات ، لم يتجاوز ثلث مجموع طلبة الجامعة وقتذاك . ثم أخذت هذه النسبة في الزيادة جملة عاماً بعد عام حتى بلغت في السنة الأخيرة (١٩٦٧ - ١٩٦٨) قرابة ٥٠٪ من مجموع طلبة الجامعات (أنظر الجدول رقم ١) .

الجدول (١)

طلبة الدراسات العلمية في الجامعات (الرسمية) ونسبتهم
إلى المجموع الكلي للطلبة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٨/٦٧)

السنة	عدد الطلبة	الدراسات العلمية	
		الجامعات	%
١٩٦١/٦٠	٤١٠١	١١٢٩١	٣٦.٣
١٩٦٢/٦١	٤٤١٨	١٣١٥٨	٣٣.٦
١٩٦٣/٦٢	٤٧٦٦	١٢٩٤٢	٣٦.٨
١٩٦٤/٦٣	٦٧٣٧	١٦٧٨٧	٤٠.١
١٩٦٥/٦٤	٨٧٧١	٢١٢٤٩	٤١.٣
١٩٦٦/٦٥	١٠٤٧١	٢٤٠٢٣	٤٣.٦
١٩٦٧/٦٦	١٢٤١١	٢٦٦٠٧	٤٦.٦
١٩٦٨/٦٧	١٣٠٣٧	٢٦١٢٧	٤٩.٩

والحق ان الجامعة قد وع特 خلال السنوات الأخيرة أهمية التوسع في الدراسات العلمية بتخصصاتها المختلفة بها ، فأخذت توجه سياسة القبول فيها بما أدى في النهاية الى أن تصبح نسبة المقبولين من خريجي الفرع العلمي بالثانويات هي الغالبة (بلغت هذه النسبة خلال العامين الأخيرين ٦٢٪ و ٦٩٪ من مجموع المقبولين بالجامعات) ، كما شرعت تزيد طاقة الكليات والفرع العلمي القائم على استيعاب الطلبة ، فضلا عن احداث كليات وفروع علمية جديدة . وأوضحت مثل لهذا الاتجاه الأخير جامعة الموصل التي أحدثت خلال السنوات الخمس الأخيرة لتضم بجانب الدراسات الطبية دراسات هندسية وزراعية وعلمية صرفه ، ولم يترك فيها للدراسات الإنسانية إلا حيز محدود . وقد بلغ عدد طلبتها هذا العام (١٩٦٨ / ٣٢٧١ طالبا وطالبة ، منهم ٢٧١٤ في الدراسات العلمية - أي بنسبة ٨٣٪ من المجموع .

ويوضح الجدول رقم ٢ توزيع النمو في الدراسات العلمية بحسب التخصصات خلال السنوات الثمان الأخيرة . ففي حين كان عدد طلبة الدراسات العلمية الصرفه (العلوم الأساسية) ١٠٧٥ طالبا وطالبة (أي بنسبة ٩٥٪ من مجموع طلبة الجامعة) سنة ١٩٦١ / ٦٠ ، صار عددهم ٤٨٤٤ طالبا وطالبة (أي بنسبة ١٨٪ من المجموع) . وفي حين كان عدد طلبة الدراسات الطبية ١٥٦٥ طالبا وطالبة (أي بنسبة ١٣٪ من مجموع طلبة الجامعة) صار ٣٥٤١ طالبا وطالبة (بنفس النسبة تقريبا) . وفي حين كان عدد طلبة الدراسات الزراعية والميطرية ٥١٧ طالبا وطالبة (أي بنسبة ٤٦٪) صار ١٤٤١ طالبا وطالبة (أي بنسبة ٥٪) . وفي حين كان عدد طلبة الدراسات الهندسية ٩٤٤ طالبا وطالبة (أي بنسبة ٨٪) ، صار ٣٢١٢ طالبا وطالبة (أي بنسبة ١٢٪) .

و واضح من الأرقام والنسب السابقة أن أكثر الحقول العلمية نموا خلال السنوات الثمان الماضية هو حقل الدراسات العلمية الصرفه ، ثم يأتي

جدول (٢)

توزيع طلبة الدراسات العلمية بجامعات الرسمية حسب التخصصات (١٩٦١/٦٠ و ١٩٦٧/٦٠)

الشخص *	العدد %	الشخص *	العدد %
العلوم الزراعية والبيطرية	٣٩٤	العلوم الزراعية والبيطرية	١٠٤٤
الزراعة والغابات	٣٥	الزراعة والغابات	٩٨
السيارة	١٣٣	السيارة	٢٨٣
الزراعة الفنی	-	الزراعة الفنی	١١٤
المجموع	٥٦١	المجموع	٦٤٤١
العلوم الهندسية	٥٣٨	العلوم الهندسية	٣٤٥٩
كلية الهندسة	٦٤	كلية الهندسة	٧٤
الهندسة الصناعية	٣٣٦	الهندسة الصناعية	٢٩
الساحة	٩٠	الساحة	٨٠
الطب	١٠٥	الطب	٢٣٨٠
الاسنان	١٤١	الاسنان	١١٩١
الصيدلة	٣٠٩	الصيدلة	٣٢١
التمريض	٣٣٣	التمريض	٦٩
الطب الفنی	-	الطب الفنی	٥٠
علوم طبية أساسية	-	علوم طبية أساسية	٦٠
المجموع	٩٤٤	المجموع	١٣٣٦
المجموع الكلی	٣٥٦١	المجموع العام	١٥٩٥
الطلبة الجامعات	١٣٣	الطلابات المدنية	١٣٠٣٨
الدراسات المدنية	١٤١	الدراسات المدنية	٣٣٦
١٠٠	١١٢٩١	١٠٠	٣٦١٣٧
١٠٠	٣٦١٣٧	١٠٠	١١٢٩١

(*) النسبة المئوية إلى المجموع الكلى .

بعده حقل الدراسات الهندسية ، ثم حقل الدراسات الزراعية فحقل
الدراسات الطبية .

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا النمو في أعداد المقبولين بالكليات
والمعاهد والفرع العلمية بالجامعة على أعداد الخريجين ، إذ أخذت هذه
الأعداد في التزايد المطرد . غير أن هذه الزيادة لا تبلغ درجة ملحوظة
(بالقياس إلى خريجي الدراسات الإنسانية) إلا خلال السنوات الأربع
القادمة ، كما سنرى بعد قليل .

خريجو الدراسات العلمية بالجامعة

في المدة من ١٩٥٨ - ١٩٦٧

لقد استطاعت الجامعة خلال السنوات العشر الماضية (١٩٥٨-١٩٦٧)
أن تخرج ٢٣٢١٩ فرداً من ذوي المؤهلات العالمية (١٧٠٧١ ذكوراً و٦٤٨
إناثاً) . ومن هذا المجموع بلغ عدد خريجي الدراسات العلمية ٨٢١٢
فرداً - أي بنسبة ٤٣٥٪ (أُنظر الجدول رقم ٣) .

جدول (٣)

خريجو الدراسات العلمية بالجامعات (الرسمية)

في المدة من ١٩٥٨ - ١٩٦٧

السنة	خريجو الدراسات العلمية	مجموع خريجي الجامعة	النسبة المئوية
١٩٥٨	٤٢٦	١١١٣	٣٨ر٣
١٩٥٩	٥٠٤	١١٢٣	٤٤ر٩
١٩٦٠	٥٤٧	١١٩٦	٤٥ر٧
١٩٦١	٧٠٤	١٥٨٠	٤٤ر٦
١٩٦٢	٧٩٥	٢٧٦٥	٢٨ر٨
١٩٦٣	٦٧٣	٢٦٤٠	٢٥ر٥
١٩٦٤	٧٧٤	٢٦٣٩	٢٩ر٣
١٩٦٥	٩٥١	٢٧٦١	٣٤ر٤
١٩٦٦	١٢٥٥	٣٢٣١	٣٨ر٨
١٩٦٧	١٥٨٣	٤١٧١	٣٨ر٠
المجموع العام	٨٢١٢	٢٣٢١٩	٣٥٤

وواضح من الجدول السابق أن خريجي الدراسات العلمية وإن كان قد زاد عددهم أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية ، فإن نسبتهم إلى المجموع الكلي للخريجين في الجامعة قد بقيت تقرباً على ما هي عليه ، والسبب في ذلك هو أن الدراسات الإنسانية في الجامعة حظيت بنمو كمي كبير - أكبر من الدراسات العلمية في عدد كبير من تلك السنوات - مما جعل نمو الدراسات العلمية بغير دلالة ملحوظة .

ويوزع الجدول (٤) المتخرجين في الدراسات العلمية خلال السنوات العشر الماضية بحسب تخصصاتهم . ومنه يتضح أن الجامعة أتمرت خلال تلك المدة الكفایات التالية :

- ٢٥٦٧ من المتخصصين في العلوم الأساسية (بايولوجي - كيمياء - فيزياء - رياضيات - جيولوجي)
- ١٤١٤ طبياً (ممارساً عاماً)
- ٢٥٨ طبيب أسنان
- ٣٨٤ صيدلانياً
- ٢٦ ممرضة
- ١٢ مساعداً فنياً في المستشفيات
- ١١٩٧ مهندساً في الفروع المختلفة (هندسة مدنية ، هندسة معمارية ، كهربائية ، هندسة كيميائية ، هندسة ميكانيكية ، هندسة نفط)
- ١٢٣٤ فنياً في الفروع الهندسية
- ٧٧٤ اخصائياً أو مهندساً زراعياً
- ١٨٩ فنياً زراعياً
- ١٥٧ طبياً بيطرياً

وهذه الأرقام تبدو في جملتها متواضعة بالقياس إلى أي معيار سواء كان هذا المعيار حجم السكان ، أو امكانيات البلاد ، أو مشروعات النمو الاقتصادي ومطالب الخدمات ، أو امكانيات البلاد وأعمالها . ولعل هذا

هو السبب في أننا لم نسمع عن مشكلة بطاله بين خريجي هذه الدراسات خلال المدة المذكورة^(١) ، حتى وان تغيرت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن النمو بالمعدلات المرجوة منها .

ومع هذا فان الصورة الاجمالية ينبغي ألا تصرفنا عن بعض التفاصيل الهامة التي تكشف عنها الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤) . ولعل أهم هذه التفاصيل أنه خلال المدة المذكورة طرأ نمو مطرد على أعداد المتخرجين في أكثر التخصصات العلمية ، وبذا هذا النمو أقرب الى الطفرة خلال العام الاخير بالذات (١٩٦٧) . ولعل المقارنة هنا بين أول السنوات (١٩٥٨) وآخرها (١٩٦٧) يوضح هذه الحقيقة .

ففي سنة ١٩٥٨ بلغ مجموع من تخرجوا في الجامعة في العلوم الصرفة ١١٠ خريج وخرسحة ، في حين قفز هذا الرقم سنة ١٩٦٧ الى ٥١٠ خريج وخرسحة .

وفي سنة ١٩٥٨ بلغ مجموع الأطباء الذين تخرجوا في الجامعة ٧٥ طبياً وطبيبة (مارسا عاماً) ، في حين قفز هذا الرقم سنة ١٩٦٧ الى ٢٨٥ طبياً وطبيبة .

وفي سنة ١٩٥٨ بلغ مجموع المهندسين الذين تخرجوا في الجامعة ٨٢ مهندساً ، في حين قفز هذا الرقم سنة ١٩٦٧ الى ٢٣٧ مهندساً ومهندسة .

وفي سنة ١٩٥٨ بلغ مجموع الاخصائين الزراعيين الذين تخرجوا في الجامعة ٤٧ اخصائياً ، في حين قفز هذا الرقم سنة ١٩٦٧ الى ١٢٦ اخصائياً .
ولم يشذ عن هذه القاعدة الا كليات طب الاسنان والصيدلة والطب البيطري ، حيث جاء النمو وثيداً فيها جميعاً .

(١) يستثنى من هذا الحكم ما حذر خلال العام الاخير ٦٧-٦٨ من بقاء عدد لا يأس به من خريجي كليات العلوم والتربية والبنات بدون عمل أو وظيفة في دوائر الدولة والمؤسسات ، ويقدر هذا العدد بحوالي ١٠٥ (وأغلبهم من البنات) من مجموع المتخرجين وعددهم ٥١٠ .

ଜୀବନ (୩)

المخرجون في الكليات والاقسام العلمية بالجامعات حسب التخصص في المدة من ١٩٦٧-١٩٥٨

(*) يدخل في هذه الاعداد من انتزاع في جامعة الموصل
 (**) يضاف الى هذا العدد ٣٧ تخرجوا في الفرع العلمي من الكلية الجامعية سنة ١٩٦٧-١٩٦٦
 (***) يضاف الى هذا العدد ٤٦ تخرجوا في فرع الهندسة المدنية بجامعة الحكمة .

الاعداد المنتظر تخرجها في كليات وفروع الدراسات العلمية
بالمجامعة (الرسمية) خلال السنوات الأربع القادمة
(١٩٧١-١٩٦٨)

خلال السنوات الأربع القادمة تطرد الزيادة بشكل ملحوظ في خريجي
الدراسات العلمية بالمجموعة . ويقدّر مجموع من يتخرجون من هذه
الدراسات بأكثر من ١٠٠٠٠ خريج وخريجة (أنظر الجدول رقم ٥) .
وهكذا فإن التعليم الجامعي بالعراق سوف يخرج خلال أربع سنوات أكثر
 مما تخرج فيه خلال السنوات العشر الماضية من المتخصصين في الدراسات
 العلمية الصرفة والتطبيقية .

ويتراوح مجموع الوجبة الواحدة من خريجي هذه الدراسات خلال
السنوات الأربع بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ خريج وخريجة سنوياً تقريباً . ولعل
أهم ما في الصورة أنه في سنة ١٩٧١ يحدث التحول الكبير بحيث يصبح
عدد خريجي الدراسات العلمية في الجامعة أكثر من نصف مجموع خريجي
الجامعة على الأطلاق .

ويحتل خريجو الدراسات العلمية الصرفة من حيث العدد مكاناً
مرموقاً خلال هذه السنوات (٤١٤٢ خريجاً وخريجة) . ويأتي بعد
الدراسات العلمية الصرفة خريجو كليات الهندسة (١٨٩٣ خريجاً وخريجة) ،
ثم خريجو كليات الطب (١١٥٢ خريجاً وخريجة) ، ثم خريجو كليات
الزراعة (٨٨٣ خريجاً وخريجة) .

ولا تتجاوز نسبة البنات من مجموع الخريجين والخريجات في
السنوات الأربع %٢٠ . غير أنها ترتفع إلى %٣٢٥ و %٣٠٥ و %٤٨ في
خريجي الدراسات العلمية الصرفة وخريجي طب الأسنان وخريجي
الصيدلة على التوالي .

كذلك يلاحظ أن دَوْر الكليات والجامعات الأهلية محدود في مجال
الدراسات العلمية . اذ لا يوجد من هذه الكليات سوى اثنين تقدمان هذه
الدراسات ، وهما الكلية الجامعية التي تشتمل على فرع للعلوم (فيزياء

ورياضيات) وجامعة الحكمة التي تشمل على فرع للهندسة المدنية .
ويتظر أن يخرج في الأولى (خلال السنوات الأربع القادمة) ٣٢٠ علميا ،
وفي الثانية حوالي ١٩٢ مهندساً مدنيا .

مستقبل خريجي الدراسات العلمية بالجامعة

والآن ماذا يتضمن خريجي الدراسات العلمية بالجامعة خلال السنوات
الأربع القادمة من مستقبل ، من حيث مجالات عملهم وتصريفهم ؟
وللإجابة على ذلك نتناول خريجي كل قطاع أو حقل على حدة .

١ - مجالات تصريف خريجي الدراسات العلمية الصرفة

تخرج في كليات العلوم والتربية والبنات (الفروع العلمية) خلال
السنوات العشر الماضية ٢٥٦٧ فردا من المتخصصين في البيولوجي والكيمياء
والفيزياء والرياضيات والجيولوجي . وقد صادف تخرج هؤلاء توسيع في
التعليم الثانوي مما أدى إلى استيعاب عدد كبير منهم في معاهد هذا التعليم .
وبلغت حاجة وزارة التربية إلى هؤلاء الخريجين جداً جعلها تلزم من
يتخرج في كلية العلوم بالعمل فيها سداً لحاجتها قبل العمل في أي مكان
آخر .

ولم نسمع نتيجة لذلك عن مشكلة فائض في خريجي هذا النوع من
الدراسات إلا في السنتين الأخيرتين وبخاصة في العام الماضي (١٩٦٨-١٩٦٧)
عندما بلغ مجموع التخرجين ٥١٠ خريج وخرسحة . فقد بقى ١٠٥ منهم
بدون وظيفة أو عمل وكلهم تقريباً من الإناث ، ومن خريجي فروع
الكيمياء والبيولوجي بالذات .

وفي الأعوام الأربع القادمة يتضرر أن يتخرج في كليات العلوم والتربية
والبنات (الفروع العلمية) ٤١٤٢ خريجاً وخرسحة (منهم ١٣٣٩ إناث) .
فما هي حاجة التعليم الثانوي من خريجي هذه التخصصات والفرع ؟
المعروف أن التعليم الثانوي (حسب احصاءات ١٩٦٦) يعاني نقصاً في

مدرسية العلوم والرياضيات قدره الغنام وفهمي في دراستهما عن مستقبل التعليم الثانوي بـ ٢٥٦ مدرسا للعلوم و٤٧٩ مدرسا للرياضيات . ويبدو أن الوزارة خلال العام الدراسي ١٩٦٨-٦٧ قد سدت من هذه الشواغر ما يقرب من نصفها^(١) .

وقد قدر الغنام وفهمي حاجة التعليم الثانوي خلال السنوات الأربع القادمة بحوالي ١٢٠٠ مدرس ومدرسة . وفي نفس الوقت قدرت وزارة التربية (هذا العام ١٩٦٨-٦٧) حاجتها لنفس المدة بعده يتراوح ما بين ٩٣٥ و ١١٤٠ مدرسا ومدرسة (انظر الجدولين رقم ٦ و ٧) . ومعنى هذا أن أكثر من ٣٠٠٠ خريج وخربيجة من كليات العلوم والتربية والبنات (الفروع العلمية) سوف يفتقرون عن حاجة وزارة التربية . وبتراوح هذا الفائض بين ٥٠٠ خريج وخربيجة (تقريبا) سنة ١٩٦٨ و ١٠٠٠ خريج وخربيجة سنة ١٩٧١ .

فما هي احتياجات المجالات الأخرى - غير وزارة التربية - لخريجي كليات العلوم والتربية والبنات (الفروع العلمية) ؟

يقدر الدكتور محمد واصل الظاهر - في بحثه عن الدراسات العلمية الصرفة في جامعة بغداد (بغداد ١٩٦٥) - احتياجات البلاد السنوية من الأفراد العلميين في المؤسسات ومراكم البحث العلمي والدراسات العليا بـ ٢٥٠ خريجا وخربيجة ، وهو تقدير فيه قدر كبير من التفاؤل ، اذا قيس الواقع ما يجري في البلاد (مثال ذلك انه خلال العام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ لم يتجاوز عدد من عين من معيدين في جامعتي بغداد والموصل من خريجي كليات العلوم العراقية ٣١) . ومعنى هذا أنه خلال السنوات الأربع القادمة يمكن ان يستوعب في هذه المجالات ١٠٠٠ خريج وخربيجة عدا من تستوعبهم وزارة التربية .

ونحن اذا أخذنا بهذه التقديرات ، فإنه سيقلل متبقيا من أعداد

(١) بلغ مجموع من عينتهم وزارة التربية هذا العام (١٩٦٨/٦٧) ٣٣٦ مدرسا ومدرسة في الرياضيات والطبيعيات .

المتخرجين في الدراسات العلمية الصرفة حوالي ٢٠٠٠ خريج وخربيجة •
وهو عدد لا يستهان به ، وينبغي التفكير في كيفية استيعابه •

٢ - مجالات تصريف خريجي الدراسات الزراعية والبيطرية
تخرج في السنوات العشر الماضية من كلية الزراعة ببغداد والموصل
٧٧٤ اخضائيا زراعيا ، ومن كلية الطب البيطري ببغداد ١٥٧ ، ومن معهد

جدول (٦)

مقابلة بين خريجي شعب الرياضيات بالجامعة وحاجة وزارة التربية
إلى مدرسي الرياضيات في المدة من ١٩٦٨-١٩٧١

السنة	الرياضيات	الغriجون في فرع	حاجة الوزارة	متفوق اعلى	الفانص	متفوق ادنى	متفوق اعلى	متفوق ادنى
١٩٦٨	٢٠٥	١٧٩	١٤٧	٢٦	٥٨	٦٧	١٨٥	٢٠٠
١٩٦٩	٢٦٧	٨٢	٦٧	١٨٥	١٧٢	٨٤	١٥٨	١٧٢
١٩٧٠	٢٤٢	٨٤	٧٠	١٥٨	٢٤٧	١٢٠	٩٨	٢٢٥
١٩٧١	٣٤٥	١٢٠	٩٨	٢٢٥	٦٧٧	٤٦٥	٣٨٢	٥٩٤
المجموع	١٠٥٩	٤٦٥	٣٨٢	٥٩٤	٦٧٧			

جدول (٧)

مقابلة بين خريجي شعب الطبيعيات (فيزياء - كيمياء - بايولوجى)
بالجامعة وحاجة وزارة التربية إلى مدرسي الطبيعيات في المدة من
١٩٦٨-١٩٧١

السنة	الطبعيات	الغriجون في فروع*	حاجة الوزارة	متفوق اعلى	الفانص	متفوق ادنى	متفوق اعلى	متفوق ادنى
١٩٦٨	٦٤٠	١٤١	١١٧	٤٩٩	٥٢٣	٦٩	٣٥٧	٤٠٧
١٩٦٩	٦٢٨	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٦٧٠	١٠٩	٧٨٥	٨١٣
١٩٧٠	٧٥٩	١٠٩	٨٩	٦٥٠	٦٧٠	١٢٦	٥٥٣	٢٢٩١
١٩٧١	٩٣٩	١٥٤	١٢٦	٧٨٥	٨١٣	٦٣٥	٥٥٣	٢٤١٣
المجموع	٢٩٦٦	٦٣٥	٥٥٣	٢٢٩١	٢٤١٣			

(*) لا تشمل هذه الأعداد خريجي قسم الجيولوجى وعدهم في
السنوات الأربع على التوالي ١٨ و ٣٣ و ٣٣ و ٣٣ .

الغابات والمعهد الفني الزراعي ١٨٩ فنياً ، ومن متابعة السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية لهؤلاء الخريجين - وبخاصة في السنة الأخيرة - يتضح أن جميعهم قد وجد فرصة عمل .

ومن المتقرر أن يتخرج في الأعوام الاربعة القادمة من كليات الزراعة ٨٨٣ خريجاً وخريجة ، ومن المعهد الزراعي الفني ٣٠٠ ، ومن كلية الطب البيطري ١٧١ .

والمعروف أن أكبر مجال في العراق يحتاج إلى اخصائين فيه - إذا أريد له التطور - هو المجال الزراعي ، وما يتصل به من ثروة حيوانية . ولقد قدرت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي احتياجتها للسنوات الخمس (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) من المختصين الزراعيين بأكثر من ١٢٠٠ . ويرى الدكتور حسين العاني في دراسته عن التعليم الزراعي في العراق (بغداد ١٩٦٥) أن العراق يحتاج إلى ضعف هذا العدد على الأقل . ومعنى هذا أن ٥٠٠ خريج على المتوسط تحتاجهم البلاد سنويًا ، وهو عدد أعلى بكثير مما ينتظر تخرجه من كليات الزراعة والمعهد الفني الفني .

٣ - مجالات تصريف خريجي الدراسات الهندسية

تخرج في كلية الهندسة خلال السنوات العشر الماضية ١١٩١ مهندساً وفي المعاهدالية الهندسية (الصناعية) التابعة للمجامدة ١٢٤٣ فنياً ، عدا من تخرجوا في المعهد العالي الصناعي (كلية الهندسة الصناعية) التابع لوزارة التربية . ولقد أمكن تشغيل هذه الأعداد (باستثناء عدد من خريجي المعهد الصناعي العالي) نظراً لاحتياجات البلاد لهم .

ولقد قدرت بعض الدراسات النقص في المهندسين بالعراق سنة ١٩٦٥ بأكثر من ٧٥٠ مهندساً ، كما قدرت احتياجات التمو خلال الأعوام التالية بما يقرب من ٣٠٠ مهندس سنويًا . كذلك قدرت هذه الدراسات حاجة البلاد الآنية من الفنانين بحوالي ٤٥٠٠ فني (على أساس ٣ فنيين لـ

مهندس واحد) . وهذا العدد قابل للزيادة في الأعوام القادمة بزيادة المشروعات والأعمال الصناعية^(١) .

وإذا قابلنا هذه الاحتياجات بالأعداد المنتظر تخرّجها في كليات الهندسة والمعاهد العالية الهندسية خلال السنوات الأربع القادمة (وتقدر بحوالي ١٩٠٠ مهندس و ٨٠٠ فني - هذا عدا من يعودون من الخارج) وجدنا احتمال حدوث فائض (ضئيل) في المهندسين مع استمرار العجز في الفنيين .

وفي كل الأحوال فإن العامل المحدد لمستقبل خريجي كليات الهندسة والمعاهد الهندسية هو برامج التنمية الصناعية ومدى تنفيذها في البلاد . والمعروف أن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية لم يتم تنفيذها وفق المعدل المأمول . ومن المرجح أن يؤثر هذا في استيعاب خريجي الدراسات الهندسية في الأعوام القادمة أكثر مما قدره الأخصائيون .

والمعروف أنه خلال هذا العام (١٩٦٨ / ٦٧) صادف بعض خريجي الهندسة وبخاصة المختصون في النفط صعوبة في الحصول على وظائف وأعمال . ولو لا الجهود الخاصة التي بذلت في هذا الشأن لبقي عدد منهم دون تشغيل . كذلك صادف عدد من خريجي المعهد الصناعي العالي (كلية الهندسة الصناعية) صعوبة في العمل (بسبب رغبتهم في العمل خارج وزارة التربية) وبقي عدد منهم دون تعين .

لكنه من ناحية أخرى يلاحظ أن عدداً من الخريجين لا يعينون بسبب غريب ، وهو أن الوظائف التي تعرض عليهم لا يرونها مريحة بالنسبة لهم .

٤ - مجالات تصريف خريجي الدراسات الطبية

في السنوات العشر الماضية تخرج في كليات الطب ١١٩١ طبياً وطبيبة ، وفي السنوات الأربع القادمة يتوقع أن يتخرج ١١٥٢ طبياً وطبيبة ، وتخرج

(١) الدكتور ناجي عبدالقادر ، الدراسات الهندسية في (دراسات في التخطيط الجامعي) جامعة بغداد ١٩٦٥ .

في كلية طب الأسنان ٢٥٨ طبياً وطبية ويتضرر أن يتخرج ١٥٤ طبياً وطبية ، وتخرج في كليات الصيدلة ٣٨٤ صيدلانياً وصيدلانية ، ويتضرر أن يتخرج ٣٩٨ صيدلانياً وصيدلانية .

وتشير التقارير إلى قلة عدد الأطباء الممارسين العاملين (والاحتضانين) بالنسبة إلى السكان في العراق^(١) إذ يوجد في العراق حالياً (١٩٦٧) ٢٣٧٠ طبياً وطبية - أي بمعدل طبيب لكل ٣٧٠٠ نسمة (والمعروف أن عدد الأطباء يزداد قلة خارج بغداد حتى أنه لا يكاد يوجد إلا طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ من السكان في الألوية الأخرى) . وقد فدرت حاجة البلاد لتحسين هذه المعدلات وتوسيع برامج الخدمة الصحية بـ ٦٠٠٠ طبيب . وإذا قوبل هذا الرقم بالأعداد المتوقرة تخرجاها خلال سنوات الأربع القادمة ، وهي أقل من ١٢٠٠ طبيب وطبية ، وجدنا أن البلاد سوف تظل في حاجة ملحة إلى مزيد من الأطباء . ومع الأطباء تزداد الحاجة إلى عدد كبير من الصيادلة والممرضين والمساعدين الفنيين .

فالعراق به حالياً (١٩٦٧) ٧٨٠ صيدلانياً و٣٠٠ طبيب أسنان و١٦٤٤ ممرضة و٦٢٣ مساعد مختبر ومصور شعاعي ومراقب صحي . وقد قدرت حاجة البلاد من الصيادلة في المدة من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ بـ ٣٤٥ صيدلانياً ، ومن أطباء الأسنان ٦٢٩ ، ومن المرضات ١٣٥٦ ، ومن مساعدي المختبرات والمصورين الشعاعيين والمراقبين الصحيين ٢٠٧٧^(٢) وبمقارنته هذه الأرقام بالأعداد المتوقرة تخرجاها من كليات الصيدلة وطب الأسنان والتمريض والمعهد الطبي الفني يتضح أن العجز في المطلوب سيغفل قائماً (باستثناء الصيدلة) .

وتجدر باللحظة أن أكثر خريجي الكليات الطبية من أبناء بغداد^(٣) ،

(١) انظر على سبيل المثال الدكتور محمود الجلياني ، الدراسات الطبية في (دراسات في التخطيط الجامعي) جامعة بغداد ١٩٦٥ .

(٢) عمادة الكلية الطبية ، التعليم الطبي في العراق ، تقرير معد على الاستنساخ في ١٩٦٨-٤-٢٢ .

(٣) انظر الدكتور داود سلمان والدكتورة سعاد خليل اسماعيل .

وهذا جزء من ظاهرة التحيز الالارادي للتعليم العالي في العراق نحو العاصمة^(١) ولا شك أن هذا الوضع يؤثر على عدالة توزيع الخدمات الطبية والخدمات العامة الأخرى ومشروعات الاتاج في البلاد .

خلاصة ما تقدم أنه خلال السنوات الأربع القادمة :

- (١) سيخترج في كليات العلوم والتربية والبنات (الفروع العلمية) أكثر من ٤١٠٠ خريج وخريجة ، يتضرر أن يجد نصفهم فرصة عمل ، والنصف الآخر يتضرر أن يتهدده شبح البطالة .
- (٢) سيخترج في الكليات والمعاهد الزراعية والسيطرية أكثر من ١٣٥٠ خريجاً وخريجة ويتنظر أن تستوعبهم جميعاً آفاق العمل .
- (٣) سيخترج في كليات الهندسة ١٩٠٠ مهندس ومهندسة ، زيني المعاهد الهندسية العالمية (التابعة للجامعة) ٨٠٠ فني . وإذا كان عدد الفنين دون المعدل المطلوب فإن عدد المهندسين اذا لم يقابله نمو في مشروعات التنمية الاقتصادية قد يبدو فائضاً عن الحد المطلوب .
- (٤) سيخترج في كليات الطب وطب الاسنان والصيدلة والتمريض والمعهد الطبي الفني ١١٥٢ طبياً وطبيبة (ممارسين عامين) و١٥٤ طبيب أسنان و٣٩٨٨ صيدلانياً و٥٥ ممرضة و٧٨ فنياً طبياً . وكل هذه الأعداد (باستثناء اصحاب الصلة) أقل بكثير من حاجة البلاد في هذه التخصصات .

وقد تبدو هذه الصورة لخريجي الدراسات العلمية في الجامعة مقبولة اذا قورنت بخريجي الدراسات الإنسانية الذين أفردنا لهم دراسة مستقلة ، والذين سوف يفيض أكثر من ٦٠٠٠ منهم عن حاجة البلاد (التقليدية) خلال السنوات الأربع القادمة . غير أنها جديرة بالنظر والمعالجة من زاويتين : أولهما زاوية الفائض في خريجي الدراسات العلمية المصرفة (كيمياء - فيزياء - بايولوجى - جيولوجى - رياضيات) ، وربما في

(١) انظر الزوبعى وانعام ، التعليم العالى في العراق ، بغداد

خريجي كليات الهندسة ، وثانيهما : زاوية العجز في خريجي الدراسات الطبية وربما الدراسات الزراعية .

مقررات بشأن الفائض في خريجي الدراسات العلمية (قطاع العلوم الصرف)

ان الفائض في خريجي الدراسات العلمية الصرف (وهو يقدر بأكثر من ٢٠٠٠ خريج وخربيجة خلال السنوات الأربع القادمة) لا يمكن السكوت عليه . ويمكن معالجته بنفس الأساليب التي قدمناها في دراستنا عن مستقبل الدراسات الإنسانية بالجامعة . وهذه الأساليب تتلخص فيما يلي :

- (١) الحصر الدقيق للشواغر الموجودة حالياً بالتعليم الثانوي الرسمي في مجال تدريس العلوم والرياضيات (وقد قدرت سنة ١٩٦٦ بأكثر من ٧٠٠ مدرس ومدرسة) ، ووضع خطة لملئها خلال السنوات الأربع القادمة ، وذلك بجانب الوظائف الجديدة المترتبة على نمو التعليم الثانوي ، وتدبير درجات جديدة في الميزانية لهذا الغرض .
- (٢) الزام المدارس الثانوية الأهلية بتشغيل عدد من الخريجين كمدرسین دائمین بها مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان مستقبليهم (وقدر حاجة المدارس الثانوية الأهلية حالياً بما لا يقل عن ٧٠٠ مدرس ومدرسة في الطبيعيات والرياضيات) .
- (٣) مسح القطاع العلمي في البلاد - عدا التعليم الثانوي (مراكز البحوث العلمية ، الكليات والمعاهد العلمية ، المؤسسات والمعامل ذات الطبيعة العلمية أو التي يعمل فيها أفراد علميون) ، وذلك للتعرف على احتياجاته الحقيقة الآنية والمستقبلة من الأفراد العلميين ، وسدتها - وفق خطة مرسومة - من خريجي الجامعات (على مستوى المعدين ومساعدي الباحثين والمخبرات) .
- (٤) تشجيع الخريجين على العمل في البلاد العربية المجاورة ، وبخاصة

امارات الخليج وال سعودية ، و مفاتحة حكومات هذه البلاد للتعرف على احتياجاتها منهم .

(٥) الغاء الا زدواج الحاصل في أعداد الأفراد العلميين - وبخاصة في جامعة بغداد - بحيث لا توجد إلا جهة واحدة أو قسم واحد لكل تخصص .

(٦) العمل بكل الوسائل الممكنة على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ب معدل السرعة المحدد لها على الورق حتى يمكن استيعاب أكبر عدد من الخريجين ، والاتجاه بالبلاد الى مزيد من التنمية الاقتصادية على أساس علمية بما يوفر للأفراد العلميين مزيداً من فرص العمل .

والمعروف أن الاهتمام بخطط التنمية وتنفيذها لا يساعد على حل مشكلة خريجي الدراسات العلمية الصرف فحسب ، وإنما يساعد كذلك على القضاء على احتمالات البطالة بين خريجي الدراسات الهندسية والزراعية .

ويمكن أن يضاف الى هذه المقترنات اقتراح جديد هو النظر في امكان تحويل عدد من المتفوقين في كليات العلوم بعد دراستهم في الصنف الاول أو الثاني الى الكليات الطبية حيث يمكن اعدادهم أطباء تسد بهم حاجة البلاد الملحة .

مقترنات بشأن العجز في خريجي الدراسات الطبية

أما العجز في خريجي الدراسات الطبية قياساً إلى احتياجات البلاد من الأطباء والمرضى والفنين الطبيين ، فلا سبيل إلى مواجهته خلال السنوات الأربع القادمة ما دام عدد الأطباء الجدد محكوماً بمن يوجد حالياً في كليات الطب أو من يأتي من أبناء العراق المختصين في الطب من الخارج (اللهم إلا إذا توسيع البلاد في سياسة الاعارة من الخارج) .

لكن هذا العجز يدعو إلى إعادة النظر في سياسة التعليم الطبي على

المدى الطويل على أساس توسيع طاقات الكليات الطبية القائمة في القبور بالقدر المناسب والتفكير في انشاء كلية طبية جديدة في بغداد ، وانشاء كليات تمریض في البصرة والموصل مع اعادة النظر في نظامها . وتدعم كليات ومعاهد الطبية بالامكانيات المادية والبشرية الازمة لها .

وفي كل الاحوال ، فان كاتبى هذه السطور يرى ان ضرورة عقد مؤتمر للتعليم الجامعي في العراق ، وذلك لدراسة احواله والتفكير في وسائل النهوض به وتطويره - وخاصة في مجال الدراسات العلمية - مع احكام ربطه باحتياجات البلاد ونموها .

ان المشكلة الأساسية في الدراسات العلمية بالجامعة لا تكمن في حجم هذه الدراسات وأعداد خريجيها زيادة أو نقصانا ، بلقدر ما تكمن في مستوى هذه الدراسات وكفاءة الخريجين وقدرتهم على الاسهام في تطوير الحياة في البلاد . والمشكلة الأساسية في البلاد لا تكمن في النقص فيقوى العاملة - أي قوى عاملة ، أو في خطط التنمية - أي خطط للتنمية ، وإنما هي تكمن في الأخذ بأطراف العلم المتقدم - نظريا وتطبيقيا - وفي توفير القوى العاملة الماهرة والقيادات العلمية الكفوءة . ومن هنا ينبغي أن نبدأ .

والله الموفق .

المؤسسة العامة للصحافة والطباعة
دار الجمهورية - بغداد
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

